معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٣٠)

تحقيق التنمية المستدامة فى ظل
اقتصاديات السوق من خلال إدارة
الصادرات والواردات فى الفترة من
عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١

اكتوبر ٢٠١١

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٣٠)

تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١

أكتوبر ٢٠١١

تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق
من خلال إدارة الصادرات والواردات "
فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١

الباحث الرئيسى
أ.د. اجلال راتب
مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يونية
٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضيء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من؟ أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

مستخلص

اهتمت هذه الدراسة بتوضيح العلاقة بين الإدارة الرشيدة للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك بالعمل على الاستخدام الرشيد للموارد ، وضرورة حساب الربح والخسارة والتكلفة والعائد من جميع استخداماتنا للموارد الطبيعية التى تدخل فى انتاج المنتجات التى تصدر أو تستورد من الخارج وخاصة التى نعانى فيها من محدودية تهدد بنفاذها .

ومن أهم اضافات هذا البحث هو الربط بين التجارة الخارجية والبيئة والتنمية المستدامة ، وذلك من خلال الاهتمام بدراسة أحد أهم الموارد الطبيعية التى تتصف بالندرة والمحدودية على المستوى المحلى والعالمى ألا وهو الموارد المائية .

كما تعرضت فصول الدراسة بالتحليل لإنعكاس هيكل الانتاج المحلى على كل من الهيكل السلعى والجغرافى لكل من الصادرات والواردات . وقد اتضح أن الواردات المصرية تتسم بوجود معاملات تركز عالية فى عدد محدود من السلع وكذلك درجة عالية من التركز الجغرافى مما يعنى ارتباطها جغرافيا بدول محددة فى التعامل الخارجى بالإضافة إلى تركيب احتكارى لأسواق الاستيراد فى مصر مما يؤثر على عمليات التسعير والسيطرة على المعروض والمخزون من هذه السلع .

وبالنسبة للصادرات فقد اتضح تركز هيكل الانتاج الصناعى المصرى فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية وذات المحتوى التكنولوجى المنخفض مما ينعكس بالتالى على هيكل الصادرات ويقلل من القدرة التنافسية للصادرات المصرية على اختراق الأسواق العالمية.

كما اهتمت الدراسة بتحليل ودراسة إدارة الصادرات الخدمية وتأثيرها على تغطية العجز فى الميزان التجارى وذلك بالتركيز على قطاعى النقل البحرى وقناة السويس .

ومن أهم توصيات الدراسة :

- التركيز على احداث تحول هيكلى جذرى فى بنية الناتج المحلى الاجمالى
- الاتجاه نحو زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا من خلال زيادة الانفاق على البحث والتطوير .
- ضرورة صياغة نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى يتسم بالكفاءة والفاعلية وتكون التجارة الخارجية جزءاً أساسياً فيه وبالاعتماد على الأفكار المستندة على اقتصاد السوق الاجتماعى واقتصاد السوق المختلط .

Abstract

The main concern of this study, is to analyse the Relationship between the rational management of the Egyptian foreign trade and the fulfilments of the conditions leading to mentian sustainable growth, and to stress the importance of rational use of the very limited natural resources, therefore the importance of an accurate calculation of the loss & profit, costs & benefits of all our use of the natural resources in our exports and imports production .

The study has delt with the analyse of how the Gross national product structure (GDP), reflects on the import and export structure.

On the side of imports it has bee proofed :

- Very high commodity and geographically concentration on the side of imports .
- As well as very high degree of monopoly in the import's market, which lead to influence, the prices and quantity of the imported products in the local market .

On the export side, the major part of it, consists of commodity based on intensive use of national recourses on one hand and commodity of a very low technological contents on the other hand .

One of this research objectives is to study the impact of the exports services management on covering the trade balance deficit .

At the very end we introduced some recommendations helping to improve our foreign trade performance and to achieve a high degree of competitiveness in the international markets .

تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق
من خلال إدارة الصادرات والواردات "
فى الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

مقدمة :

يستمد موضوع إدارة الصادرات والواردات أهميته من الجوانب الآتية:

أولاً : العجز في الميزان التجاري لجمهورية مصر العربية ، فيما يتعلق بالصادرات والواردات السلعية ، ويشكل هذا العجز عبئاً مالياً ، وقيداً على صانع السياسية الاقتصادية " ومتخذ القرار التنموي " . وصحيح أن تجارة الخدمات وتدفقات رأس المال من الخارج تصحح العجز التجارى ، ولكن العجز الأخير يظل يمثل أحد أبعاد المشكلة الاقتصادية المصرية بشكل مستمر .

ثانياً : الاختلالات الهيكلية المزمنة التى تعاني منها التجارة الخارجية المصرية ، سواء في ذلك اختلالات الهيكل السلعي والخدمي ، أو الهيكل الجغرافي والإقليمي . ويعكس الخلل الهيكلي للتجارة الخارجية السلعية والخدمية خللاً هيكلياً على مستوى الناتج المحلى الاجمالى ، مما يتطلب البحث في المستوى الأخير ومقارنته تحليلياً بالخلل التجاري ، أما اختلال الهيكل الإقليمي للتجارة فإنه يعكس بدوره خللاً في اتجاهات العلاقات الاقتصادية الخارجية ، نحو أقاليم وتكتلات اقتصادية معينة .

ثالثاً : أن الاقتصاد المصري يمكن وصفه بأنه اقتصاد " حساس للواردات " import – Sensitive نظراً للاعتماد الزائد على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية في تسيير دولاب العملية الإنتاجية ، من جهة ، وعلى واردات بعض السلع الغذائية وفى مقدمتها القمح لتلبية نحو نصف الاحتياجات المحلية ، من جهة أخرى . تستدعي هذه الحساسية تجاه الواردات بحثاً عميقاً للإقلال منها عبر الزمن، ولبناء قدرة تنافسية وطنية في مواجهة العالم الخارجي ، ولو بدرجة معينة ، في الأجل المتوسط .

رابعاً : بروز ظاهرة " تركز الصادرات " export – Concentration وهذه الظاهرة انعكاس مباشر لخلل الهيكل السلعي والخدمى ، وتستدعي معالجة حقيقية ، وسعيا الى "تنويع " الصادرات ، للحد من تأثرها بالظروف المرتبطة بالسوق العالمية .

خامساً : الأثر القوى للتنلبات الدورية في الاقتصاد العالمي ، نتيجة لمفعول " الدورات الاقتصادية " Business cycles . ومثال ذلك ما حدث في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة ، التى ظهرت بصورة واضحة منذ ربيع العام ٢٠٠٨ ، والملاحظ أن تأثيرات هذه الأزمة انتقلت أفقياً من العالم الصناعي الى الدول النامية ومنها مصر ، من خلال قنوات " القطاع الخارجي " في الاقتصاد ، سواء ما يتعلق بالتجارة الخارجية ، أو تدفقات رؤوس الأموال للاستثمارات المباشرة ، والاستثمارات غير المباشرة في سوق المال والبورصة ، وغير ذلك .

ويعكس الأثر القوى للدورات الاقتصادية العالمية ، اعتماد كثير من الاقتصادات النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة ، على التعامل الخارجي في الحصول علي الإمدادات اللازمة من السلع التكنولوجية والغذائية ، ومصادر التمويل ، كما يعكس الدرجة العالية لانفتاح هذه الاقتصاديات نحو الخارج (قيمة التجارة الخارجية) .

الناتج المحلي الأجمالى

ويؤدى ذلك الى بروز ظاهرة " الانكشاف " vulnerability " بما تؤدى اليه من ظواهر أخرى مثل " التضخم المستورد " و " الكساد المستورد " وكلاهما يؤكد هشاشة الاقتصاد القومى أمام الأزمات الاقتصادية العالمية .

سادساً : عدم وضوح استراتيجيات إصلاح ميزان المدفوعات ، وسياسات إصلاح التجارة الخارجية ، وصلتها باسنراتيجية التنمية . ونذكر هنا الجدل المثار في الفكر التنموى والذي لم نستطع حسمه بصورة واضحة في مصر ، من حيث المفاضلة بين " التوجه نحو الداخل " in – ward looking والتوجه نحو الخارج out – ward looking ، وبين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات ، أو الانتاج بهدف إشباع الاحتياجات الأساسية للمجتمع ... الخ . وهذه النقطة تتطلب مزيداً من الدراسة ، نظراً لصلتها الوثيقة بموضوع ادارة الصادرات والواردات .

سابعاً : وأخيراً إن موضوع إدارة الصادرات والواردات يرتبط من حيث الهدف بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق . لذلك يسعي البحث الي ربط موضوع ادارة الصادرات والواردات بتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل ، وخاصة من خلال الحفاظ على قاعدة الموارد وصيانتها ، وحسن استغلال مصادر الثروة الطبيعية والبشرية في ظل علاقة " مثلي " مع العالم الخارجي، لتزويد السوق المحلية با تياجاتها وتوسيع وتنويع الصادرات السلعية والخدمية .

وتتحدد أهداف البحث فيما يلي :

١- تشخيص وصفي - تحليلي للوضع الراهن للتجارة الخارجية ، وبيان وجه العلاقة بين هذا الوضع وبين نمط إدارة التجارة ، تصديراً واستيراداً ، خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ .

٢- توضيح الاطار التشريعي والتنظيمي وسياسات إدارة الصادرات والواردات السلعية ، وللخدمات الداخلة في التجارة الخارجية المصرية ، لبيان أوجه القصور فى هذا الإطار ، إن وجد .

٣- بناء إطار للسياسة policy framework ، وقواعد إرشادية guidelines لإصلاح عملية إدارة الصادرات والواردات ، من وجهة نظر الاقتصاد الكلى ، دون إغفال للعلاقة بين هذا الإصلاح ، وعملية " التحول الهيكلى" للاقتصاد ، كذلك على المستوى الاجرائى والتنفيذى .

منهجية البحث

بالإضافة إلى طرق البحث الوصفية والتحليلية والإحصائية والتاريخية تعتمد على المقترب الهيكلى والمقترب المؤسسى :

- المقترب الهيكلى Structural approach : والذى يقوم على التأكيد بوجه خاص على العلاقة بين عملية إدارة الصادرات والواردات ، وبين التحليل الهيكلى أو البنائى للتجارة الخارجية فى إطار هيكل الناتج المحلى الاجمالى ككل .
- المقترب المؤسسى Institutional approach والذى يؤدى إلى النظر إلى الإطار التشريعى والتنظيمى والسياسى كوحدة واحدة مركبة ، حيث تقرم علاقة ارتباط متبادل ، يجعلها تعمل باعتبارها نظاماً مؤسسياً .

ويشتمل البحث على **خمسة** فصول رئيسية :

- **الفصل الأول** العلاقة بين التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة
- **الفصل الثانى** : محددات إدارة الصادرات الواردات فى إطار هيكل الناتج المحلى الاجمالى من الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠
- **الفصل الثالث** : سياسات إدارة الواردات فى مصر فى الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٠
- **الفصل الرابع** : سياسة إدارة الصادرات فى مصر فى الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٠
- **الفصل الخامس** : إدارة الصادرات الخدمية وتأثيرها على تغطية العجز فى الميزان التجارى (بالتركيز على قطاعى النقل البحرى وقناة السويس) .

وفى ختام الدراسة نورد ملخصاً لها مع أهم النتائج والتوصيات العامة والخاصة .

وفى الختام لا يسعنى إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساهم فى إثراء هـذه الدراسـة سواء بالكتابة أو الاستشارة من داخل المعهد أو خارجه والذين لولا إسهاماتهم البناءة لـم تكن تصدر هذه الدراسة بشكلها الحالى والتى نأمل فى أن يستفيد منها البـاحثون وصـناع القرار .

الباحث الرئيسى

(أ.د. اجلال راتب العقيلى)

فريق العمل البحثى :

- أ.د. فادية محمد عبد السلام	مستشار الدراسة
- أ.د. اجلال راتب العقيلى	الباحث الرئيسى
- أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى	
- أ.د. عبد العزيز ابراهيم	
- أ.د. سلوى محمد مرسى	
- د. سحر البهائى	
- د. نجلاء علام	
- أ. كريمة الصغير	
- أ. أحمد رشاد	
- أ. زينب نبيل	

المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
- الفصل الأول :	
١- التجارة الخارجية والتنمية المستدامة	
١-١ مقدمـــــة	١
١-٢ جدلية العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والبيئة والتنمية المستدامة	٢
١-٣ مخاوف الدول النامية من اتفاقيات التجارة المتعلقة بالبيئة ،	٢
من المخاوف الأساسية للدول النامية :	
أولا : العنونة البيئية	٣
ثانيا : التخوف من عدم قدرة الدول النامية النفاذ إلى الأسواق الخارجية	٣
ثالثا : فرض الرسوم والضرائب للأغراض البيئية	٣
١-٤ الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة والتجارة الخارجية	٤
٢- مشكلة المياه في مصر وارتباطها بالتجارة الخارجية	
٢-١ ندرة الموارد المائية على المستوى القومى والعالمى	٥
٢-٢ مشكلة المياه فى مصر	٧
٢-٣ العوامل الاقتصادية التى تزيد من حدة ندرة المياه في مصر	٨
٢-٤ الأمن المائي المصرى	٩
٣- المياه الافتراضية والمفاهيم الاقتصادية الأساسية المرتبطة بها	
٣-١ المياه الحقيقية والمياه الافتراضية	١٠
٣-١-١ تعريف المياه الافتراضية	١١
٤- علاقة تجارة المياه الافتراضية بالتجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية	
٤-١ مفهوم تجارة المياه الافتراضية	١٣
٤-٢ ميزان المياه الافتراضية وهيكل المحاسبة المائية الوطنية الحديث	١٧
٤-٣ الوفر/الفقد المائي على المستوى المحلى	١٨
٤-٤ الوفر المائي على المستوى العالمي	١٨
٤- ٥ تجارة المياه الافتراضية لواردات مصر من القمح	١٩
٤- ٦ تجارة المياه الافتراضية لصادرات مصر من الأرز	٢٤
٥- خارطة الطريق لحساب البصمة المائية لتجارة السلع الزراعية	
٥-١ المياه الافتراضية والبصمة المائية للسلع الزراعية النباتية	٢٦
٥-٢ المياه الافتراضية والبصمة المائية للسلع الزراعية الحيوانية	٢٦

الموضـــــوع	رقم الصفحة
- الفصل الثانى :	
٢- محددات إدارة الصادرات والواردات فـــــى إطار هيكل الناتج المحلى الإجمالي مع تركيز خاص علـى "قطاع الصناعة التحويلية" :	
٢-١ مقدمة	٣١
٢-٢ دور التجارة الخارجية فى إطار التحول فى نظام الاقتصاد المصرى الواجب والمنتظر فـــى المرحلة القادمة..	٣٢
٢-٢-١ التصور النظرى للعلاقة بين التجارة والتنمية فى مصر فى ضوء الفكر التنموى .	٣٤
٣-٣ العلاقة بين هيكل الإنتاج الصناعى وهيكل تجارة المصنوعات فى التجربة الاقتصادية المصرية المعاصرة	
٢-٣-١ اختلال الهيكل الاقتصادى الكلى من منظور الوزن النسبى للصناعة التحويلية .	٣٦
٢-٣-١-١ انعكاس الخلل الهيكلى للناتج على التجارة.	٤٠
٣-٤ اختلال الهيكل التفصيلى للإنتاج والتجارة فى منتجات الصناعة التحويلية (نظرة مقارنة)	
٢-٤-١ تجربة التحول الهيكل التصنيعى المبكرة فى مصر (١٩٥٧/١٩٦٥)	٤١
٢-٤-٢ الإنتاج الصناعى والتجارة فى التجربة المصرية المبكرة .	٤٤
٢-٤-٣ هياكل الإنتاج الصناعي والتجاري فـــــي التجربة الاقتصاديـــة المصرية الأخيرة .	٤٥
٢-٤-٤ إحصاء الإنتاج الصناعي وهيكل الصناعة التحويلية .	٤٩
٢-٤-٤-١ انعكاس هيكل الانتاج الصناعي المصـــــرى على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية وعجز الميزان التجارى .	٥١
٣-٥ نظرة إلى المستقبل	٥٦
- الفصل الثالث :	
٣- سياسات إدارة الواردات المصرية	
٣-١ تطور قيمة الواردات المصرية خلال فترة الدراسة	٦٣
٣-١-١ هيكل الواردات المصرية طبقا للمجموعات السلعية	٦٤
٣-١-٢ هيكل الواردات المصرية وفقا لأهم السلع	٦٦
٣-١-٢-١ السلع الزراعية	٦٦
٣-١-٢-٢ السلع الغير الزراعية	٦٨